الأسبوع الجاري شهد أداء متوازناً عكس استمرار حالة الترقب لدى المتعاملين وتركيز السيولة على أسهم منتقاة

شهية المستثمرين لاقتناص الفرص في بورصة الكويت.. مستمرة

علي إبراهيم

أنهت بورصة الكويت تداولات الأسبوع الجاري بتماسك نسبي في القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة، والتي سجلت 51,9 مليار دينار مقابل 52,1 مليار دينار بنهاية تداولات الأسبوع الماضي، وذلك بانخفاض طفيف بنسبة 0,35٪.

وأظهرت بورصة الكويت خلال تداولات الأسبوع الجاري أداء متوازنا عكس استمرار حالة الترقب لدى المتعاملين، في ظل تباين حركة المؤشرات واستمرار تركيز السيولة على أسهم منتقاه .

ورغم التراجع المحدود في القيمة الرأسمالية للسوق، فإن نشاط التداولات شهد تحسنا ملحوظا على صعيد السيولة وأحجام التداول وعدد الصفقات، بما يعكس استمرار شهية المستثمرين لاقتناص الفرص الاستثمارية وإعادة بناء المراكز في عدد من الأسهم التي تتمتع بأساسيات مالية قوية.

ويشير هذا الأداء إلى أن السوق مازالت تحتفظ بقدر من التماسك، مدعومة بمتانة المؤشرات الاقتصادية المحلية واستقرار القطاع المصرفي، فضلا عن استمرار جاذبية الأسهم الكويتية للمستثمرين المحليين والمؤسسات الاستثمارية.

وارتفع حجم السيولة المتداولة في بورصة الكويت بنهاية الأسبوع الجاري بنسبة 5٪ بواقع 18,9 مليون دينار، إذ سجلت 391 مليون دينار مقابل 372,06 مليون دينار بنهاية الأسبوع الماضي.

وزاد حجم التداول بنهاية الأسبوع الجاري بنسبة 22٪ بواقع 296,26 مليون سهم ليصل إلى 1,64 مليار سهم مقارنة بـ 1,345 مليار سهم خلال الأسبوع الماضي.

وزاد عدد الصفقات المنفذة في بورصة الكويت خلال نهاية الأسبوع الجاري بنسبة 2,8٪ بواقع 2974 صفقة ليصل إلى 108,19 ألف صفقة مقارنة بـ 105,218 آلاف صفقة بنهاية الاسبوع الماضي.

ولجهة السوق الأول، ارتفع حجم التداول بنسبة 9٪ بقيمة 46,7 مليون سهم بنهاية الاسبوع الجاري لتصل إلى 565 مليون سهم ، مقارنة بـ 518,34 مليون سهم بنهاية الاسبوع الماضي. يأتي ذلك فيما ظلت السيولة المتداولة مستقرة نسبيا خلال الأسبوعين الماضيين عند ذات المستوى 207,5 ملايين دينار.

وارتفعت السيولة الموجهة إلى السوق الرئيسي خلال الأسبوع الجاري بنسبة 11,5٪ بما قيمته 18,95 مليون دينار لتصل إلى 183,43 مليون دينار، مقارنة بـ 164,48 مليون دينار بنهاية الاسبوع الماضي.

وارتفع حجم الأسهم المتداولة بنسبة 30,16٪ بواقع 249,5 مليون سهما لتصل إلى 1,076 مليار سهم بنهاية الأسبوع الجاري، مقارنة بـ 827,32 مليون سهم بنهاية الأسبوع الماضي.

وزاد عدد الصفقات في السوق الرئيسي بنسبة 10٪ بواقع 5869 صفقة، لتصل إلى 64,019 ألف صفقة، مقارنة بـ 58,15 ألف صفقة الاسبوع الماضي.

إحصاءات الهجرة الصادرة عن «الإحصاء» أظهرت إلغاء 47,23 ألف إقامة لوافدين خلال العام

106,254 آلاف إقامة ممنوحة لأول مرة في 2025

- 43,3٪ من الإقامات الممنوحة لأول مرة للعمالة المنزلية بواقع 46,034 ألف شخص
- 19,53 ألف مقيم ومقيمة التحقوا بعائلهم في 2025.. و18 ألفاً للعمل مادة 18
- 23,39 ألف إقامة وفق مادة 18 ألغيت في 2025.. و12,2 ألفاً التحاق بعائل
- 3603 وافدين عاملين بالحكومة ألغيت إقاماتهم العام الماضي.. ومثلهم من العمالة المنزلية

علي إبراهيم

كشفت بيانات رسمية صادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء أن سوق العمل الكويتي كان المحرك الرئيسي لوجود الوافدين في البلاد خلال 2025، إذ استحوذ العاملون في القطاع الأهلي على أكثر من نصف إجمالي الوافدين، فيما تشكل العمالة المنزلية ثاني أكبر شريحة، في وقت تظهر فيه البيانات انخفاضا ملحوظا في أعداد مخالفي الإقامة.

وأظهرت أحدث بيانات للهجرة الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء أن عدد الوافدين المقيمين في الكويت بلغ 3,165 ملايين وافد ووافدة، موزعين على 8 أنواع رئيسية من الإقامات.

وجاءت الإقامة وفق المادة 18 (عمل بالقطاع الأهلي) في صدارة أنواع الإقامات، بعدما استحوذت على 52,6٪ من إجمالي الوافدين، بما يعادل 1,66 مليون وافد ووافدة، وهو ما يعكس استمرار اعتماد سوق العمل المحلي بصورة رئيسية على العمالة الوافدة في القطاع الخاص.

وحلّت العمالة المنزلية الحاصلة على الإقامة وفق المادة 20 في المرتبة الثانية، مستحوذة على 24,43٪ من إجمالي الوافدين، بإجمالي 773,27 ألف عامل وعاملة، فيما جاءت إقامة التحاق بعائل (المادة 22) في المرتبة الثالثة بنسبة 17,9٪، وبواقع 566,6 ألف وافد ووافدة.

أما العاملون في الجهات الحكومية الحاصلون على الإقامة وفق المادة 17، فجاءوا في المرتبة الرابعة، إذ بلغ عددهم 101,63 ألف مقيم ومقيمة، بما يمثل 3,21٪ من إجمالي الوافدين المقيمين في البلاد. واحتلت الإقامة المؤقتة وفق المادة 14 المرتبة الخامسة بنسبة 1,72٪، وبعدد 54,6 ألف مقيم ومقيمة، تلتها الإقامة وفق المادة 24 (مصدر إنفاق) بنسبة 0,07٪ وبواقع 2154 مقيما ومقيمة، ثم الإقامة وفق المادة 19 (مزاولة نشاط حر) بنسبة 0,06٪، بإجمالي 1831 مقيما ومقيمة.

وجاءت الإقامة المخصصة للدراسة وفق المادة 23 في المرتبة الأخيرة، إذ بلغ عدد المقيمين بموجبها 660 مقيما ومقيمة فقط، بما يمثل 0,02٪ من إجمالي الوافدين.

106,254 آلاف إقامة جديدة

وتشير البيانات إلى أن الجهات المختصة منحت خلال عام 2025 نحو 106,254 آلاف إقامة لأول مرة، استحوذت العمالة المنزلية (المادة 20) على الحصة الأكبر منها بنسبة 43,3٪، وبواقع 46,034 ألف مقيم ومقيمة.

وجاءت الإقامة المؤقتة وفق المادة 14 في المرتبة الثانية بنسبة 19,48٪، بإجمالي 20,7 ألف مقيم ومقيمة، تلتها إقامة التحاق بعائل (المادة 22) بنسبة 18,38٪، وبواقع 19,53 ألف مقيم ومقيمة، ثم إقامة العمل بالقطاع الأهلي (المادة 18) بنسبة 16,99٪، بإجمالي 18,05 ألف مقيم ومقيمة.

إلغاء 47,239 ألف إقامة

وفي المقابل، بلغ إجمالي الإقامات الملغاة خلال عام 2025 نحو 47,239 ألف إقامة، كان النصيب الأكبر منها لحاملي الإقامة وفق المادة 18 (القطاع الأهلي) بنسبة 49,51٪، وبواقع 23,39 ألف إقامة.

وجاءت إقامات التحاق بعائل (المادة 22) في المرتبة الثانية بنسبة 25,84٪، بإجمالي 12,208 ألف إقامة، تلتها الإقامة المؤقتة وفق المادة 14 بنسبة 8,67٪، وبواقع 4096 إقامة.

كما بلغت الإقامات الملغاة للعاملين في الحكومة وفق المادة 17 نحو 3603 مقيمين ومقيمات، بما يمثل 7,63٪ من الإجمالي، وهي النسبة نفسها التي سجلتها إقامات العمالة المنزلية (المادة 20)، بإجمالي 3603 إقامة.

انخفاض لافت في مخالفي الإقامة

وتعكس الإحصاءات استمرار تراجع أعداد مخالفي الإقامة، إذ انخفض العدد من 133,44 ألف مخالف ومخالفة في عام 2022 إلى 80,78 ألف مخالف ومخالفة في عام 2025، وهو تراجع يناهز 40٪ خلال ثلاث سنوات.

وتوزع مخالفو الإقامة في عام 2025 بين 16,645 ألف مخالف وفق المادة 14 (إقامة مؤقتة)، و605 مخالفين وفق المادة 17 (عمل بالحكومة)، و22,95 ألف مخالف وفق المادة 18 (عمل بالقطاع الأهلي).

وسجلت العمالة المنزلية (المادة 20) العدد الأكبر من المخالفين بواقع 36,6 ألف مخالف، مقابل 3779 مخالفا وفق المادة 22 (التحاق بعائل)، و27 مخالفا وفق المادة 19 (مزاولة نشاط حر)، و3 مخالفين وفق المادة 23 (الدراسة)، و158 مخالفا وفق المادة 24 (مصدر إنفاق).

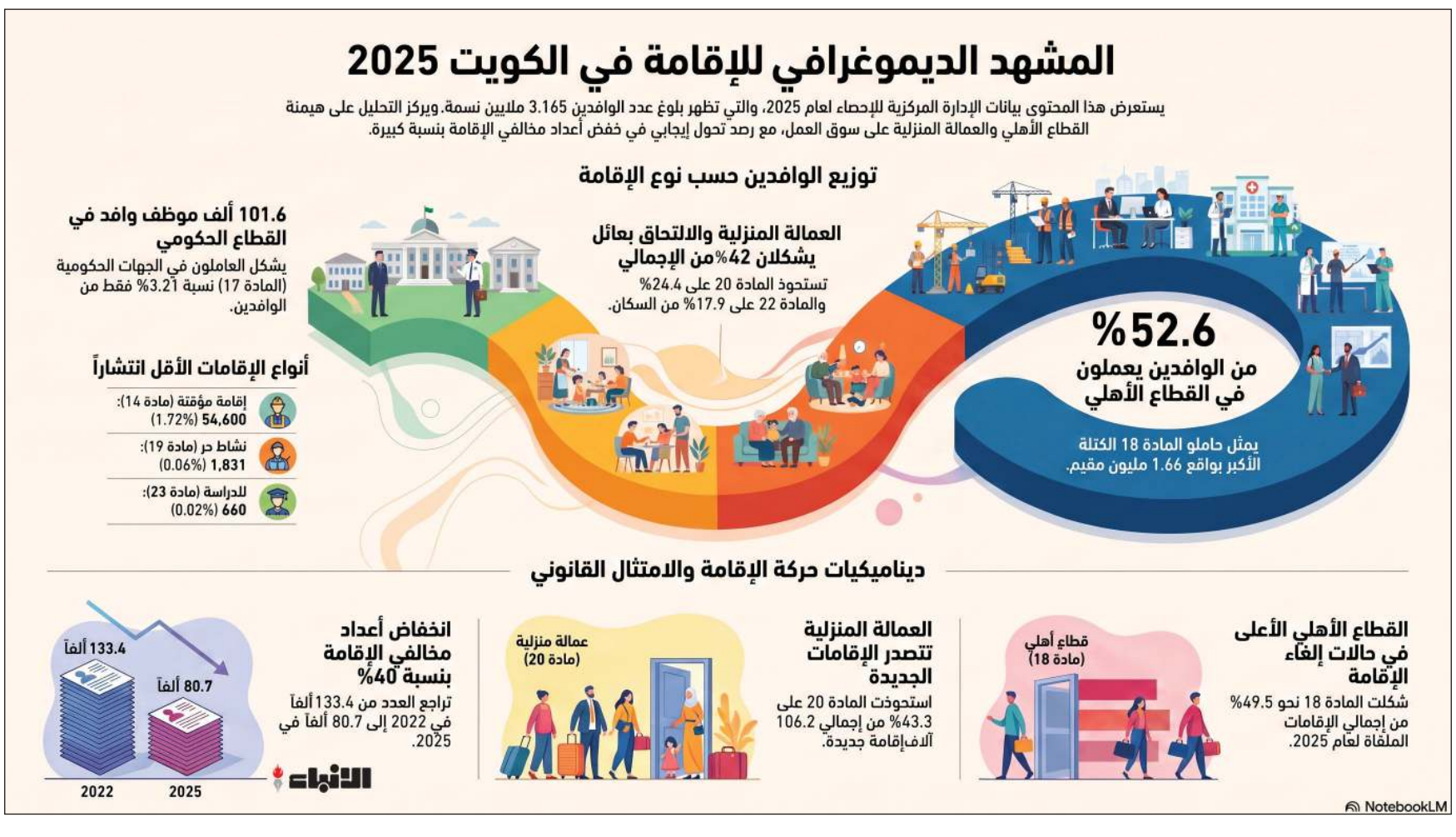

61,8 مليون دينار للمواد الأساسية و50 مليوناً لـ «الإنشائية».. و7,3 ملايين لحليب ومغذيات الأطفال

119,2 مليون دينار فاتورة دعم المواد التموينية في 5 أشهر

طارق عرابي

أظهرت أرقام رسمية حديثة صادرة عن وزارة التجارة والصناعة، أن إجمالي قيمة فاتورة الدعم المقدم للمواد التموينية وحليب ومغذيات الأطفال والمواد الإنشائية خلال أول 5 أشهر من العام الحالي بلغ 119,2 مليون دينار، كان نصيب المواد التموينية الأساسية منها نحو 61,83 مليون دينار وبنسبة بلغت 51,8٪، فيما بلغ إجمالي الدعم المقدم لحليب ومغذيات الاطفال نحو 7,33 ملايين دينار ونسبة 6,15٪، أما المواد الانشائية فحظيت بدعم وقدره 50 مليون دينار اي بنسبة 43,4٪.

وبحسب الأرقام، فقد سجل شهر يناير أعلى قيمة دعم للمواد التموينية بمبلغ إجمالي وقدره 31,3 مليون دينار، تلاه شهر فبراير الذي سجل دعما تموينيا بقيمة 27,4 مليون دينار، ثم شهر أبريل الذي شهد دعما بقيمة 21,3 مليون دينار، ثم شهر مارس الذي شهد دعما بقيمة 19,8 مليون، وأخيرا شهر مايو الذي تراجعت فيه قيمة الدعم الإجمالي إلى 19,2 مليون دينار.

وبلغ إجمالي الدعم المقدم للمواد الاساسية حده الأعلى في شهر يناير بواقع 15,6 مليون دينار قبل أن يتراجع إلى مستويات أدنى بكثير ولكن بشكل تدريجي، حيث تراجع عدم المواد الأساسية إلى نحو 14,7 مليون دينار في فبراير ثم إلى 9,7 ملايين دينار في مارس، لكنه عاود الارتفاع في أبريل إلى 11,3 مليون دينار ثم انخفض في مايو إلى 10,3 ملايين دينار.

أما حليب ومغذيات الاطفال فقد بقي الدعم المقدم له بنفس المستويات تقريبا، حيث سجل دعما بواقع 1,3 مليون دينار في يناير، ثم 1,5 مليون في فبراير ومارس، ثم 1,4 مليون في أبريل ومايو.

وفيما يتعلق بالدعم المقدم للمواد الانشائية فقد شهد بدوره تراجعا كبيرا، حيث سجل دعما في يناير بواقع 14,3 مليون دينار، ثم 11 مليون في فبراير، ثم تراجع إلى نحو 8,5 ملايين دينار في كل من مارس وأبريل ثم 7,4 ملايين دينار في مايو.

في الوقت نفسه، أظهرت الأرقام أن إجمالي عدد البطاقات التموينية التراكمية حتى نهاية شهر مايو الماضي بلغ نحو 276985 بطاقة، في حين بلغ عدد الافراد المستفيدين من التموين التراكمي حتى نهاية مايو نحو 2376258 مستفيد.

الجدير بالذكر أن قائمة أصناف السلع التموينية تضم 89 صنفا مدعوما من بينها منتجات غذائية أساسية مثل (الأرز، العدس، السكر، الزيت النباتي، مسحوق الحليب، حليب الأطفال، الدجاج، معجون الطماطم)، بالإضافة إلى 27 منتجا مخفضا، ما يعني أن قائمة الأصناف التموينية المدعومة والمخفضة يبلغ نحو 116 صنفا تقدم للمواطنين الكويتيين من خلال البطاقة التموينية.